



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

التقرير الصادر

عن

اجتماع

اللجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي
لتنظيم هيئات قضايا الدولة

بيروت 15-17/02/2022

الموافق 14-16 رجب 1443 هـ



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

التقرير الصادر

عن

اجتماع اللجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي لتنظيم هيئات قضايا الدولة

بيروت 15-17/02/2022م

الموافق 14-16 رجب 1443 هـ

تنفيذاً لقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1185/د35 تاريخ 2019/11/21 القاضي بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي لتنظيم إدارات أو هيئات قضايا الدولة في الدول العربية.

وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1233/د36 تاريخ 2020/11/26 المتعلق بإقرار برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية لعام 2022 والمتضمن عقد إجتماع اللجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون عربي إسترشادي لتنظيم هيئات قضايا الدولة بتاريخ 15-17/02/2022، على الساعة العاشرة صباحاً، وبحضور كل من:

• حضورياً:

- الأستاذ محمد حسين منذور، معاون مدير عام العلاقات الدولية - وزارة العدل/العراق
- الأستاذ سعد مظهر الحردان، مستشار قانوني - وزارة العدل/العراق

• V.C.:

- الدكتور توفيق حرز الله، مستشار قانوني - وزارة العدل/فلسطين
- الأستاذة نوف عبدالله راشد المهدي، مساعد مدير إدارة قضايا الدولة - وزارة العدل/قطر
- الدكتورة تهاني عنيزان صالح الرشيد، مستشارة بإدارة الفتوى والتشريع/الكويت
- المستشار حسين مصطفى فتحي، رئيس هيئة قضايا الدولة/مصر
- المستشار وحيد أحمد عوض، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة/مصر



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

- المستشار أحمد سعد محمود عبد العاطي، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة المشرف على مكتبه/مصر
- القاضي الدكتور عاطف عمر علي عطا، عضو قطاع التشريع/مصر
- الأستاذة وردة مساعد الشاعري، مختصة بالملف - مندوبية جمهورية اليمن/اليمن

كما شارك عن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية:

- | | | |
|-------------------------|---|----------------------|
| السفير عبد الرحمن الصلح | - | رئيس المركز |
| الدكتور يوسف السباعوي | - | نائب رئيس المركز |
| الأستاذ جوزيف رحمة | - | محام، خبير في المركز |
| الأستاذ يحيى زيـن | - | خبير في المركز |
| الآنسة آية عبدالله | - | تقني |
| السيدة برت شحادة | - | أمانة السر |

وقد تضمنت وثائق الاجتماع مسودة مشروع القانون وملاحظات دول: فلسطين ومصر .
وقد ألقى كلمة السفير وجاء فيها: " حضرات السيدات والسادة، بداية لا يسعني إلا أن أنقل لحضراتكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح. كما يشرفني أن أتقدم بخالص التقدير والإمتنان إلى الإدارات المعنية في وزارات العدل العربية التي ساهمت بفعالية واندفاع في إنجاز المهام الموكولة إليها. كما أتقدم بخالص التقدير والشكر إلى أصحاب معالي وزراء العدل لما يقومون به من إهتمام ومتابعة للشأن القضائي وتأييدهم المستمر لأنشطة المركز العربي وبرامجه المتابعة في تحديث وتطوير القوانين والتشريعات والعمل على توحيدها.

كما أودّ في هذه المناسبة أن أعبر عن إمتناني للأخوة الذين بذلوا خالص الجهد سعياً لتحقيق الهدف المنشود الذي تشكلت من أجله لجننتنا اليوم التي تتطلق من بلورة السياسات القانونية وتطوير العمل القضائي لتهيئة المناخات الملائمة للأمان القانوني خدمة للاقتصاد وجذب الإستثمارات وتحقيق العدالة للوطن العربي وذلك من خلال إنشاء إدارة تُعنى بالدفاع عن القانون العام والعناية بقضاياها للحفاظ على الصالح العام تجنباً من الوقوع بالخطأ وهدر المال العام وأشخاص القانون العام.



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

ومن ناحية أخرى لا بدّ من الإشارة إلى دور وزارات العمل العربية ضمن إمكانياتها المتاحة في تسهيل أعمال المركز على مختلف الصعد حيث عمل المركز على تثبيت حضور الجامعة من خلال مساهمته في عدد من الأنشطة ومنها خارج جدول الأعمال وكذلك ما أشرنا إليه سابقاً حول المساهمة في إنشاء المرصد العربي لأمن الفضاء السيبراني بالتعاون مع العديد من الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

هذا وقد ظهر تباين في وجهات النظر بين الإدارات والهيئات المكلفة بمهمة معينة تبعاً لنظام كل دولة فهي إن اختلفت من حيث طبيعتها فهي تقوم بأعمال ووظائف ذات صبغة قضائية وكانت فكرة توحيد التشريع المتعلق بهذه الإدارة أو الهيئة من خلال إعداد مشروع قانون عربي إسترشادي لتنظيم إدارة هيئة قضايا الدولة في الوطن العربي. وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أنوه بالجهود المشكورة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي أخذت على عاتقها مؤازرة الدور الذي يقوم به المركز العربي وضرورة المحافظة عليه وتدعيمه ليستمر كما بدأ في أداء مهامه والتي لم تقتصر على النواحي القانونية فقط بل تعادها إلى كل ما يتعلق بالشؤون المرتبطة بالصعد الإجتماعية والثقافية والبيئية مما يعزّز الدور التمثيلي للمركز العربي.

وبهذه المناسبة يشرفني أن أعبر عن خالص الإمتنان لمشاركتكم ومنوهاً بجهودكم المبذولة لإنجاح هذا اللقاء. وفقكم المولى وسدد خطاكم".

المستشار محمد المنذور - العراق:

ننقدّم بخالص الشكر لحفاوة الإستقبال وكرم الضيافة، ولا يسعنا إلا أن ننثي على إهتمامكم بالمشاريع التي توحد القوانين العربية التي تبعث الإزدهار باقتصاداتنا، ولا بدّ أن تفعل وتنزل إلى الميدان، وخاصة أننا نعيش في ظلّ الفوضى في الإدارات. والحقيقة أن المركز ترك بصمة كبيرة في الإدارات، وخاصة في العراق خلال تبني مواضيع مهمة ومنها القوانين العربية وجعلها تصبّ في المصلحة العربية بشكل عام. والعراق من أولى البلدان في هذا الموضوع، وقد بينتم في كلمتكم عن دور العراق. ننثي على حفاوة الإستقبال، وندعوكم للمضيّ قدماً وإلى الأمام بهذا المشروع.

بعد ذلك إنتقل المشاركون إلى مناقشة مشروع القانون على ضوء الملاحظات حيث جرى نقاش حول مقترح مصر المتعلق بتكرار تعبير "تتولى تمثيل الدولة وأشخاصها الإعتبارية كافة والنيابة عنها في كل الدعاوى التي ترفع منها أو عليها" في المادة الأولى من المشروع.



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

وفي البند (1) من المادة الرابعة، وبعد النقاش في إقتراح مصر شطبها من المادة الرابعة التي تتضمن إختصاصات الهيئة قرّر الرأي على شطبها من المادة الأولى والإبقاء عليها في المادة الرابعة لأنها من ضمن إختصاصات الهيئة.

ثم إنتقل النقاش إلى المادتين (2) و(3) اللتين تضمّنتا حكماً مفاده الإحالة إلى قانون كل دولة فيما يتعلّق بتشكيل إدارة أو هيئة قضايا الدولة واختيار رئيسها وأعضائها وتعيينهم وتنظيم إدارة أو هيئة قضايا الدولة فكان المقترح من جمهورية مصر دمج المادتين في مادة واحدة لوحدة الحكم الموضوعي ونقل موضعها إلى ما قبل المادتين (9) و(10)، وبعد التداول تمّت الموافقة على دمج المادتين في مادة واحدة لتصبح على الوجه الآتي:

المادة (2): تشكّل هيئة أو إدارة قضايا الدولة وتنظّم ويتمّ إختيار رئيسها وأعضائها وتعيينهم وفق قانون كل دولة.

كما تمّت الموافقة على إبقائها في مكانها دون تعديله.

ثم عرض إقتراح مصر بإضافة مادة جديدة تتضمن النص على أن يكون لإدارة أو هيئة قضايا الدولة موازنة مستقلة، وذلك لإكمال مقومات استقلاليتها المالية إلى جانب الإستقلال الفني.

إلا أن المركز أوضح أن هذا الموضوع قد تمّت مناقشته بإسهاب في إجتماع العام الماضي وأن هيئة قضايا الدولة تختلف في تنظيمها وتبعيتها بين الدول فبعضها يتبع وزارة العدل والبعض الآخر يتبع إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء ودول أخرى فهي مستقلة تماماً.

وقد تحفّظت ممثّلة الكويت مشيرة إلى أن لا مانع لديها فيما يتعلّق بالإستقلال المالي إنما تبقى تبعيتها خاضعة لقانون كل دولة. وبعد التداول وافق المجتمعون على إضافة (مالياً وإدارياً) بعد كلمة مستقلة في المادة الأولى لتصبح المادة الأولى على الوجه الآتي:

المادة (1): هيئة أو إدارة قضايا الدولة، هيئة مستقلة (مالياً وإدارياً)، تحدّد طبيعتها وتبعيتها بحسب نظام كل دولة.



جامعة الدول العربية
مجلس وزراء العدل العرب
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية
بيروت - لبنان

ثم عرضت الملاحظات الواردة من دولة فلسطين فلم يؤخذ بالملاحظة الأولى إذ أنها تدلّ على نفس المعنى ولا مانع من الإبقاء على المادة (5) كما وردت في مشروع القانون.

وفيما يتعلّق بالمادة (6) فقد رأى المشاركون أنه لا يمكن إلزام جهات الخارج بتوفير المعلومات والوثائق والمستندات والبيانات المتعلقة بملف الدعوى إذ لا سلطة للهيئة على الخارج وهكذا أبقى على المادة كما هي.

أما في الملاحظة الثالثة المتعلقة بالفقرة (ب) من المادة (9) فرأى المشاركون أن العزل هو جزء من التأديب وأنه لا مانع من إضافة موضوع الإعارة إلى المادة. فأضيفت كلمة "وإعارتهم" بعد كلمة "وانتدابهم" في الفقرة (ب) من المادة (9).

وفي الختام أوصت اللجنة بتعميم مشروع القانون معدّلاً على السادة أصحاب المعالي ووزراء العدل العرب والسادة رؤساء إدارات أو هيئات قضايا الدولة لإبداء ما لديهم من ملاحظات وموافاة المركز بها لمناقشتها خلال اجتماع اللجنة العام القادم.

كما توجّه السادة أعضاء اللجنة والمركز بالشكر والتقدير لجميع المشاركين على جهودهم التي بذلوها في الحضور والمشاركة وإبداء الملاحظات التي وردت إلى المركز وعلى مداخلاتهم العلمية القيّمة. وبدورهم ثمن أعضاء اللجنة الجهود التي بذلها رئيس وأعضاء المركز في الإعداد والتحضير لإنجاح هذا الإجتماع، وللعاملين في المركز على حسن الإستقبال والحفاوة التي لاقوها على مدى أيام الاجتماع.

والله وليّ التوفيق.

عبد الرحمن الصلح

الأمين العام المساعد

رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية